أنباء لبنانية

الحريري أهمل دعوة اللجنة الوزارية تهدئة لغضب بري

توقيع مرسوم دعوة الناخبين صعّد المعارضة لمرسوم الأقدميات

بيروت ـ عمر حبنجر

تنظيف شاطئ لزلقا والزوق من النفايات باشراف الهيئة العليا للاغاثة بتوجيهات من رئيس الحكومة سعد الحريري (محمود الطويل)

توقيع الرئيس ميشال عون مرسوم دعوة الهيئات الناخبة الى انتخاب مجلس نواب جديد في الفترة الممتدة من 22 أبريل الى 6 مايو المقبلين يعني عمليا صرف النظر عن اقتراح وزير الخارجية جبران باسيل تعديل القانون لجهة تمديد مهلة تسجيل المغتربين الراغبين في المشاركة في هذه الانتخابات، لكنه لم يكن لصالح مرسوم اقدمية الضباط الذي بات وحيدا في مرمى التجاذبات السياسية المتجاوزة لمضمون المرسوم الى لُب الأزمة السياسية المعبر عنه بوصول العلاقات بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري الى حيز الصلاحيات الدستورية ووثيقة الطائف التي هي ركيزة النظام اللبناني القائم.

بالنسبة لمرسوم الأقدمية، بدا واضحا ان رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط لن يسلما بأن المرسوم «بات نافذا»، كما تقول مصادر بعبدا، حتى لا يُكرس مبدأ تمرير المراسيم دون توقيع وزير المال، وان المسألة المتصلة بنصوص الطائف وروح دستورية ما زالت امامنا ولم تصبح وراءنا، كما قال النائب وائل ابوفاعور.

رئيس الحكومة سعد الحريري الذي غادر امس الى دافوس سعى الى تهدئة غضب الرئيس بري بعدم دعوته اللجنة الوزارية للبحث باقتراح فتح مهلة تسجيل المغتربين، كما لم يصدر اي توضيح لعدم اجتماع هذه اللجنة او اي ارجاء لموعد آخر، لكن المصادر المتابعة ترى لـ «الأنباء» ان الرد على عدم عقد اللجنة وعدم اقرار الاقتراح اتى من الرئيس عون بتوقيعه مرسوم دعوة الهيئة الناخبة، تأجيل هذه الانتخابات، في وقت كانت مساعي الساعين وصلت الى الجدار مع القوى الممانعة للتأجيل مهما كانت الظروف والاعتبارات.

غير ان المراهنين على التأجيل عبر التفاهمات السياسية الضمنية او عبر اي عامل طارئ آخر ما زالوا على رهانهم الذي تتمثل نقطة الضعف فيه في ان ليس بين العاملين للتأجيل من يجرؤ على المطالبة بما يراه علنا وعلى رؤوس الاشهاد.

وقد أعرب البطريرك الماروني بشارة الراعي امس عن خشيته من تأجيل الانتخابات النيابية رغم توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة.

الوزير السابق وئام وهاب كشف امس عبر قناة «الجديد» ان حزب الله عرض عليه ترك دائرة الشوف وعاليه للتحالفات التي يدوزنها النائب وليد جنبلاط مع القوى الاخرى، والترشح للمقعد الدرزي في دائرة بيروت الثانية المضمون بالنسبة له، لكنه اصر على دائرة الشوف وعاليه رغم ما يبدو من تخلي التيار الوطني الحر عنه، داعيا الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي والحراك المدني الى تشكيل لائحة ثالثة.

وفي اعتقاد وهاب ان لائحة الحريري في بيروت لن تحصل على اكثر من 80 الف صوت مقابل 60 الفا للوائح المقابلة، ما يعني الفوز المؤكد لمعارضي الحريري بالمقعدين الشيعيين والمقعد الدرزي الذي كان يشغله الوزير غازي العريضي على الاقل.

وشن وهاب حملة قاسية على من وصفهم بـ «النهابين للدولة» سُرّاق الكهرباء والنفط والغاز الذين اعرفهم واحدا واحدا.

وكان الرئيس عون جدد امام المجلس الماروني العام الذي التقاه قبل مغادرته الى الكويت القول ان مسيرة الاصلاح ومكافحة الفساد وصرف النفوذ ومنع الهيمنة على مقدرات الدولة لن توقفها اي عوائق، كاشفا عن ان بعض الخطوات الاصلاحية بقيت خارج الاعلام منعا للتشهير، معتبرا ان بعض ما نشهد من مواقف سياسية وحملات مبرمجة انما هدفه الضغط لوقف المسيرة الاصلاحية التي كشفت الكثير من الحقائق حول اسباب الهدر والعجز وتراكم الديون والهيمنة على بعض المؤسسات.

واضافة على مضاف، عودة ازمة النفايات الى صدارة اللعبة الانتخابية، فقد حرك رئيس حزب الكتائب سامي الجميل السواكن الرسمية عندما تفقد جبال النفايات التي كونتها السيول على شاطئ كسروان، وطالب من هناك باستقالة وزير البيئة طارق الخطيب الذي لم يفعل شيئا، ورئيس مجلس الانماء والاعمار الحاضر في المناقصات والغائب عن المراقبة، وقد رد عليه الوزير الخطيب مطمئنا اياه الى انه لن يستقيل، وتمنى عليه ابعاد النفايات عن صناديق الاقتراع.

لكن النفايات ستبقى الحاضر الدائم على شواطئ لبنان البحرية مع اقتراب العاصفة مجددا ووصول الثلوج الى ارتفاع الف متر وارتفاع الموج ستة امتار على السواحل وغياب المعالجات الجذرية.

البطريرك الراعي: أخشى تأجيل الانتخابات

وئام وهاب: حزب الله عرض ترشيحي للمقعد الدرزي في بيروت

اصطفاف سياسي جديد عشية الانتخابات: بري ـ جنبلاط مقابل عون ـ الحريري

انضم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بشكل رسمي وعلني الى الرئيس نبيه بري في معركته المفتوحة مع رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة سعد الحريري بعدما تطور التلاسن بشأن «مرسوم الأقدمية» الى اشتباك سياسي وفتحت المعركة في اتجاهات دستورية وميثاقية لتصبح معركة صلاحيات وأدوار وأحجام سياسية من جهة، ومعركة «حماية اتفاق الطائف» من جهة ثانية. وفي حين يعلن بري أن الذي يطبق اليوم على اللبنانيين هو اللاطائف واللادستور، يجاريه جنبلاط في هذا الموقف محذرا من «تجويف الطائف» وتفريغه، ويرسل رجله للمهمات الخاصة النائب وائل ابو فاعور الى الرئيس بري للتضامن معه ورفع السقف السياسي للمعركة.

مصادر مواكبة لتطورات هذا الاشتباك السياسي الدستوري الذي أنتج اصطفافا سياسيا جديدا على أنقاض الاصطفاف السابق بين فريقي 8 و14 آذار، تعتبر أن بري وجنبلاط حزما أمرهما لجهة خوض هذه المعركة ضد عون والحريري للتضييق على الأول والضغط على الثاني، وللحد من هيمنة هذه الثنائية على السلطة التنفيذية والتحكم بمفاصلها وقراراتها.

وهذه المعركة المشتركة يخوضها الثنائي بري جنبلاط حسب أوساطهما من الخلفية السياسية التالية:

1 ـ يبدي الرئيس بري رفضا لطريقة الرئيس عون في إدارة الحكم ويعتبر أن عون «متسلط ولا يقبل المناقشة»، وأن الوزير جبران باسيل يورط رئيس الجمهورية من خلال مواقفه ويحاول أن يلعب دور «بشير الجميل» من خلال رفع شعارات المطالب المسيحية معتقدا أن هذا الأمر يعزز زعامته وحظوظه في الرئاسة، ولكنه في النهاية وبهذه الطريقة يعيد تحريض المسلمين سنة وشيعة ودروز على المسيحيين. وهذا ما يدفع الرئيس بري الى «التشدد» ويدفع بالموقف الشيعي الى التوحد، حتى أن الرئيس حسين الحسيني هو الذي تصدى لهذا الموضوع (الموقع الشيعي في السلطة التنفيذية).

وهذا يعني أن هذا الموقع نوقش في الطائف وإن كان الاتفاق عليه لم يكن اتفاقا خطيا.

هذه مسألة حساسة بالنسبة الى الشيعة الذين حكموا بعد الطائف بقوة الوجود السوري قبل العام 2005، ويحكمون منذ ذلك العام وحتى الآن بقوة حزب الله وسلاحه. ولكن الوجود السوري لم يدم والسلاح لا يدوم، وبالتالي فإن الشيعة يريدون ضمانات ويبحثون عن طريقة تؤمن شراكتهم الفعلية في الدولة لاحقا.

2 ـ جنبلاط التحق بجبهة بري، ليس فقط التزاما بتحالف مزمن يجمعهما، وإنما لأنه بدأ يشعر أنه متضرر من المعادلة الجديدة في الحكم، وأنه مستهدف ويواجه خطر التحجيم والتهميش.

هذا الشعور ولد منذ عام إبان معركة قانون الانتخابات الجديد والذي أثير على هامشه موضوع مجلس الشيوخ، حيث طالب الوزير باسيل بأن تكون رئاسته للروم الأرثوذكس، فيما جنبلاط يستند الى توافق غير مكتوب في الطائف للتأكيد أن رئاسة المجلس هي للدروز.

وبعد أزمة استقالة رئيس الحكومة التي كان من نتائجها توطد العلاقة بين الحريري وعون، لاحظ جنبلاط أن هناك قرارات تتخذ في مجلس الوزراء بالتفاهم بين الحريري وباسيل، ومراسيم توقع بطريقة «التهريب» ومراسيم لا توقع بطريقة «استنسابية».

وفي الأيام الأخيرة، تم الكشف عن إيقاف مراسيم تعيين أشخاص اجتازوا مجلس الخدمة المدنية وفازوا بوظائف في القطاع العام من غير أن تصدر مراسيم تعيينهم في وظائفهم. وقد أوقفت هذه المراسيم بذريعة غياب «التوازن الطائفي» بين المسلمين والمسيحيين، في حين يقول جنبلاط إن التوازن الطائفي لا يشمل إلا وظائف الفئة الأولى.

كما صدر أخيرا مرسوم استحداث كليات جديدة في الجامعة اللبنانية للعلوم والزراعة في عكار وعلوم البحار في البترون، من دون توقيع الوزير المعني، أي وزير التربية مروان حمادة الذي كان من المفترض أن يوقعه ثم يحال الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وما حصل أن الحريري طرح الموضوع من خارج جدول الأعمال وجرى البحث به وإقراره أثناء خروج الوزير حمادة من الجلسة الذي كان أعلن مسبقا أن حضوره يقتصر على هدف واحد هو معارضة تمديد المهل الانتخابية.

3 ـ يصوب بري وجنبلاط بشكل مباشر باتجاه الرئيس ميشال عون والوزير باسيل ولكنهما يصيبان أيضا وعن قصد الرئيس سعد الحريري ولا يعفيانه من مسؤولية التسبب بهذه المشكلة عندما وقع المرسوم، ومن مسؤولية إيجاد الحل لهذه المشكلة التي هو طرف فيها.

يعتبر الرئيس بري أن الخروج من المأزق هو مسؤولية الحريري أولا، ولا يكفي أن يجمد نشر المرسوم ويضعه جانبا حتى تنتهي المشكلة، وإنما عليه أن يبادر ويكمل ما بدأه قبل أيام.

قد يكون الحريري عاتبا على بري لأنه لم يحدد له موعدا لزيارته، وبالتالي يشترط حصول لقاء بينهما أولا.. أو قد يكون مقتنعا بأن مصلحته السياسية و«السلطوية» هي في البقاء الى جانب الرئيس عون، ولذلك فإنه يحاذر الوقوع في فخ الاستدراج وأن يستخدم ضد عون من قبل بري وجنبلاط اللذين لم تنجح محاولتهما عبر «اجتماع كليمنصو الثلاثي الشهير» في اجتذاب الحريري الى صفهما.

المأزق قائم، وآثار الأزمة ومفاعيلها مستمرة ولا يمكن معرفة الى أين ستوصل وبالنسبة للرئيس بري فإن الأزمة مستمرة وستظل عالقة الى ما بعد الانتخابات، ما سيؤدي الى تفاقم خطرها لأنها ستؤدي الى أزمة أكثر تعقيدا وإيلاما عندما تفتح بعد الانتخابات ملفات رئاسة مجلس النواب وتشكيل الحكومة الجديدة، واحتمال أن يضغط رئيس الجمهورية في هذه الملفين لإقصاء بري عن وزارة المالية إذا كان إقصاؤه عن رئاسة مجلس النواب صعبا، وليس في يد رئيس الجمهورية وإنما في يد حزب الله، واحتمال أن يسعى عون الى أن يكون الحريري معه في مرحلة ما بعد الانتخابات، وأن ينسحب التحالف الانتخابي بين المستقبل والتيار الوطني الحر تحالفا سياسيا بين رئاستي الحكومة والجمهورية للمرحلة المقبلة.

أنباء سورية

الجيش الحر يسيطر على قريتين في عفرين.. والنظام يمنع آلاف الفارين من عبور مناطقه

الأكراد يعلنون النفير.. وتركيا: الهجوم ينتهي بعودة 3,5 ملايين لاجئ

عواصم ـ وكالات: واصلت تركيا أمس قصف مواقع وحدات حماية الشعب الكردية في اليوم الرابع من هجوم «غصن الزيتون» في عفرين أمس، فيما فشل مجلس الامن الدولي خلال جلسته الاستثنائية لبحث التصعيد في سورية أمس الأول، بإصدار اي قرار أو حتى بيان مشترك.

ومع تفاقم القتال، اعلنت مناطق الإدارة الذاتية التي يسيطر عليها الاكراد في محافظة الحسكة وشمال سورية، «النفير العام» ودعت جميع الأكراد الى «حمل السلاح» دفاعا عن عفرين.

وقال المستشار الاعلامي لوحدات حماية الشعب الكردية في عفرين ريزان حدو لوكالة فرانس برس: «اعلان النفير العام يعني دعوة كل الأكراد في سورية الى حمل السلاح» دفاعا عن عفرين.

وبحسب حدو، يتضمن اعلان النفير العام «دعوة كل الشباب الذين التحقوا سابقا بخدمة الدفاع الذاتي الى الالتحاق بمراكزهم، بالإضافة الى جهوزية كل مراكزنا لاستقبال كل من يرغب في الدفاع عن عفرين، وتوفير الأسلحة اللازمة لذلك». وإذ دعا وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس تركيا الى «ضبط النفس»، فإنه أكد في الوقت ذاته أن واشنطن تأخذ «على محمل الجد مخاوف تركيا الأمنية المشروعة» لكنه دعا الى تحديد فترة زمنية للعملية والى وقف التصعيد الميداني والسياسي.

غير أن انقرة لم تستجب لهذه التحذيرات، واعلن متحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن العمليات العسكرية ستستمر حتى يستطيع 3,5 ملايين لاجئ سوري في تركيا العودة إلى بلادهم سالمين.

وأضاف المتحدث إبراهيم قالين في بيان بعد قمة أمنية برئاسة أردوغان في أنقرة، أن أعمال الإغاثة الإنسانية للمدنيين في عفرين مستمرة.

ومن جهته، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن أنقرة لا تسعى للمواجهة مع أحد في سورية، لكنها لن تتراجع عن محاربة «الإرهابيين»، منوها بإمكانية شن عمليات جديدة خارج عفرين.

ونقلت قناة «خبر ترك» عن الوزير قوله: «الإرهابيون في منبج يطلقون دوما نيرانا استفزازية.. إذا لم توقف الولايات المتحدة هذا فسنوقفه نحن، وأضاف: «هدفنا ليس الاشتباك مع الروس أو النظام السوري أو الولايات المتحدة».

ميدانيا، افاد المرصد السوري لحقوق الانسان بان معارك عنيفة جرت أمس بين وحدات الحماية التي تشكل معظم قوات سوريا الديموقراطية «قسد» والمدعومة من واشنطن وتعتبرها تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني، وبين فصائل الجيش السوري المدعوم بوحدات تركية.

واستأنف الطيران والمدفعية التركية القصف، بالتزامن مع اطلاق الجيشان التركي والحر، هجوما جديدا في شمال شرق منطقة عفرين ودخلوا قرية قسطل جندو بحسب ما افاد المرصد.

من جهتها، اعلنت فصائل الجيش السوري الحر المشاركة في (غصن الزيتون) أمس انها سيطرت على قريتي (حمام) و(عمرأوشاغي) في منطقة عفرين، وفقا لما نقلته شبكة شام الإخبارية السورية.

وفي الكلفة البشرية للعملية، قال ناشطون إن 22 مدنيا قتلوا في المعارك والغارات، اضافة الى عسكريين تركيين ونحو 45 مقاتلا من المعارضة السورية مقابل، مقتل نحو 40 مسلحا من الوحدات الكردية.

وفر عشرات الآلاف من القتال الدائر، لكن المرصد السوري لحقوق الإنسان أكد أن النظام يمنع النازحين من عفرين من عبور نقاط التفتيش التي تسيطر عليها قواته ليصلوا إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد من مدينة حلب.

روسيا تدعو المعارضة إلى «سوتشي» و«الهيئة» تبت قرارها في ڤيينا

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مصافحا نصر الحريري رئيس وفد الهيئة العليا للمفاوضات في موسكو امس (ا.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزارة الخارجية الروسية أنها دعت الهيئة العليا للمفاوضات برئاسة نصر الحريري للمشاركة في مؤتمر الشعوب السورية، المعروف بـ «الحوار الوطني السوري» يومي 29 و30 يناير الجاري في منتجع سوتشي.

جاء ذلك عقب استقبال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لوفد الهيئة في موسكو أمس الأول، وقالت الخارجية في بيان إن مناقشات موسعة بين الجانبين عن تطورات الأوضاع في سورية.

وأضاف البيان، أن اهتماما خاصا انصب خلال اللقاء على التحضيرات للمؤتمر، مؤكدا أن لافروف دعا هيئة المفاوضات السورية للمشاركة فيه.

ومن جهته، أكد رئيس الهيئة نصر الحريري، أن المعارضة السورية تؤمن بضرورة الحل السياسي المنطلق من تطبيق بيان «جنيف 1» والقرار الدولي 2254، عبر الانتقال السياسي بعلمية سياسية تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

وقال الحريري خلال الاجتماع: «بعد أيام قلية لدينا جولة مفاوضات في ڤيينا والآن نسمع من حضرتكم التحضير لمؤتمر يتم التخطيط له في سوتشي».

وعبر أعضاء الهيئة للوزير الروسي، عن التزامهم بالحل السياسي اعتمادا على القرارات الدولية والشركاء الدوليين من أجل الدفع بالعملية السياسية في جنيف، بالرغم من غياب نظام الأسد، وذلك للدفاع عن مصالح الشعب السوري. وأكد الحريري على ضرورة انتقال السلطة على شكل «هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية»، يتم تشكيلها بين النظام والمعارضة وأطراف أخرى، بحسب «جنيف1».

ومن جهته، أعلن عضو الائتلاف الوطني السوري ياسر الفرحان، في تصريحات لقناة «الحدث»، أن وفد الهيئة، لمس تغيرا في الموقف الروسي من قضية الرئيس بشار الأسد، معتبرا أن موسكو لم تعد مصرة كما كانت سابقا على قضية بقائه. في حين اشار العضو في الهيئة خالد محاميد الى أن القرار بالمشاركة من عدمه سيتخذ خلال اجتماع الهيئة في ڤيينا، على هامش الجولة التاسعة من المفاوضات التي ترعاها الامم المتحدة بين المعارضة والنظام والتي انتقلت من جنيف الى ڤيينا.

هذا، ونشرت صحيفة الشرق الاوسط ما قالت انه مسودة وثيقة «مؤتمر الحوار الوطني السوري» في سوتشي، التي نصت على ضرورة تشكيل «جيش وطني يعمل بموجب الدستور»، وأن تلتزم أجهزة الأمن «القانون وحقوق الإنسان»، إضافة إلى تأكيد الحكومة السورية «الوحدة الوطنية» وتوفير «تمثيل عادل لسلطات الادارات الذاتية».

ومن المقرر، وفق التصور الروسي، أن يؤدي مؤتمر سوتشي حال تأكد انعقاده يومي 29 و30 من الشهر الجاري لتشكيل ثلاث لجان: لجنة رئاسية للمؤتمر، ولجنة خاصة بالإصلاحات الدستورية، ولجنة للانتخابات وتسجيل المقترعين.

فرنسا تطلق مبادرة دولية لملاحقة المسؤولين عن الهجمات الكيماوية في سورية

باريس ـ وكالات: أعلنت فرنسا أمس تجميدها لأصول 25 هيئة ومسؤولي شركات من سورية ولبنان وفرنسا والصين يشتبه بمساهمتهم في برنامج الأسلحة الكيماوية في سورية.

ونشرت الجريدة الرسمية الفرنسية مرسومين يؤكدان هذا القرار الذي يأتي في الوقت الذي استضافت فيه باريس مؤتمرا بمشاركة نحو 30 دولة وبحضور وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون لإطلاق مبادرة لملاحقة المسؤولين عن شن الهجمات الكيماوية في سورية بعد فشل مجلس الأمن في تمرير قرارات حول الهجمات الكيماوية لأكثر من مرة، بفعل الڤيتو الروسي.

من بين الشركات المستهدفة، خصوصا مستوردي وموزعي المعادن والإلكترونيات وأنظمة الإنارة ومقراتها في بيروت (قطرنجي للإلكترونيات، وان كي ترونيكس وآ بي سي للشحن) ودمشق (مجموعة الأنظمة الإلكترونية) وباريس (سمارت غرين باوكسر ولوميير اليزيه وسمارت بيغاسوس). إلا ان العقوبات لم تستهدف اي مسؤول في النظام السوري.